الحذف وأصنافه في الأسلوب القرآني

الدكتور علي عبدالله النعيم(*)

مفهوم الحذف وأصنافه :-

امتازت العربية بالإيجاز والاختصار وعدم الإطالة ، حتى باتت أذن العربي لا يروق لها إلا الكلام الموجز البليغ ، فيترك ذلك في نفسه أثراً قوياً ، فكان الخطيب منهم بكلمات قليلة العدد يوقظ الهمم ، ويذكي العزائم ويشحذها ، وكانوا يقولون : " **خير الكلام ما قل ودل**" ، فلهذا كان الحذف والاختصار والإيجاز مطلباً أساسياً لكل خطيب بليغ ، وشاعر فحل ، وغيرهم ممن يعنيهم إيجاز الدلالات العظيمة والمعاني الكبيرة في كلمات قليلة . ويذهب أحمد بن فارس [1] إلى أن العرب كان من سننهم الميل إلى الإيجاز بالحذف ، وتحامي التكرار الممل ، والقصد في الكلمات إذا كانت تؤدي المعنى المقصود ، ويقول الإمام أبو الفتح ابن جني:" **واعلم أن العرب إلى الإيجاز أميل وعن الإكثار أبعد ، ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذِنة باستكراه تلك الحال وملالها [2]**". ويقول:" **وإن جميع ما مضى وما نحن بسبيله** – يشير إلى أمثلة ذكرها – **مشاهد على قوة إيجازهم وحذف فضول كلامهم [3]**". ويقول المبرد :" **من كلامهم الاختصار المفهم والإطناب المفخّم، وقد يقع الإيماء فيُغنى عند ذوي الألباب عن كشفه ، كما قيل لمحة دالة**[4] ".

وأحسب أن هذه الأقوال كافية لبيان مكانة هذا الباب عندهم .ولعله يحسن – قبل أن نخوض في مسائل هذا الباب من أبواب العربية أن نُعَرّف به ، فالحذف لغة كما جاء في اللسان:" **حذف الشيء: إسقاطه ، ومنه حذفت من شعري ومن ذنب الدابة أي أخذت . وفي الحديث حذف السلام في الصلاة سنة ، هو تخفيفه ، وترك الإطالة فيه**[1] ". وعن معناه اصطلاحاً جاء في الكليات في فصل الحاء:" **حذفه بمعنى أسقطه والحذف بمعنى إسقاط الشيء لفظاً ومعنى ، أو ما ترك ذكره في اللفظ والنية** [2] **"**. وعرّفه الرماني بقوله:" **الحذف إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها ، من الحال أو فحوى**

(*) أستاذ مشارك قسم اللغة العربية – جامعة الجزير ة السودان .

(1) ابن فارس ، أحمد ، الصاحبي في فقه اللغة ، تحقيق أحمد صقر مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، 1977 م ص 337.

(2) ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب القاهرة 1956. ،ج1ص 83.

(3) المصدر السابق 82/2.

(4) المبرد ، أبو العباس ، الكامل ، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم و السيد شحاته ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، د.ت ، 29/1.

(1) ابن منظور الإفريقي ، لسان العرب ، ط دار صادر ، بيروت د.ت مادة حذف .

(2) الكفوي ، أبو البقاء ، الكليات معجم في المصطلحات والفروق ، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري ، دمشق ، 1974 ، ج292/2.

الكلام[3] ؛ ومنه قوله تعالى : **(وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ)** [4] أي أهل القرية . وقد ارتضى بعض المحدثين تعريف الحذف بأنه:" **إسقاط جزء من الكلام ، بدليل ، لغرض** [5]".

و لابد لدارس الحذف أن يلم بمصطلحات جاءت في كتب القدماء لها كبير علاقة بالحذف ، بل هي قسم منه ، كالإضمار وهو إسقاط الشيء لفظاً لا معنى ، أو هو " ما ترك ذكره من اللفظ وهو مراد بالنية والتقدير[6] ، كقوله تعالى : **(وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ)** وقد قصدت أن أكرر الاستشهاد بهذه الآية لأن الرماني قد استشهد بها للحذف ، في حين أن الكفوي استشهد بها للإضمار مما يدلك على أنهم كانوا يراوحون في استخدام هذا المصطلح ، ومن خلال قراءتي في كتاب سيبويه وجدت أنه يستعمل مصطلحي الحذف والإضمار بمعنى واحد ، اللهم إلا إضمار الفاعل الذي لا يسميه حذفاً و إنما يسميه إضمارا – وقد استخدمها أحمد بن فارس[1] بمعنى واحد تقريباً . ويذهب الكفوي [2] إلى أن الإضمار من باب الحذف مما يدلنا على أنهم يطلقون الإضمار أحياناً يريدون الحذف ، وإن ميزوا بينهما فالأول : إسقاط الشيء لفظاً لا معنى والثاني : إسقاطه لفظاً ومعنى . وقد فرق القدماء بين الضمير المحذوف والمستتر ؛ فالمحذوف ما أسقط ولم يتقدم في الكلام ما يُفسّرُه أو يبينه أما المستتر فهو الساقط أيضاً ولكن يتقدم عليه كلام يُفَسّرْه أو ينبئ عنه فيعود الضمير عليه .

وقد ذكر العلماء عدة أقسام للحذف منها ذكر حرف من الكلمة وإسقاط الباقي ، وقد جعل منه بعضهم فواتح السور لأن كل حرف عندهم على اسم من أسماء الله . وفي الحديث : " **كفى بالسيف شاه** " ، أي شاهداً . وكذلك من أقسامه **الاكتفاء** وهو : أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط فيكتفى بأحدهما عن الآخر. ويختص بالارتباط العطفي غالباً كما يقول الكفوي [3]كقوله تعالى : **(الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ)** [4] أي: وبالشهادة – ومن أقسامه **التضمين** : وهو أن يضمر في الكلام جزءاً كقول الفقيه : النبيذ مسكر فهو حرام ، فإنه أضمر وكل مسكر حرام . ومن أقسام الحذف أيضاً **الاختزال** : وهو حذف كلمة أو أكثر وهي إما اسم أو فعل أو حرف .

ونحن نشير هنا إلى أن صناعة النحو عند علماء العربية تقتضي أسساً بعينها أهمها كون الحركة الإعرابية التي على أواخر الكلمات من نتيجة إعمال عامل معين قال به علماء العربية ، وبينوا ما يعمل وما لا يعمل من كلام العرب ، وكون أن كل عامل يلزمه معمول وبالعكس ، وأن لكل مبتدأ خبر ولكل فعل فاعل ... وهكذا . وقد استقام للنحويين هذا المذهب وطبقوه على ما جاءهم من كلام العرب ، فوجدوه صواباً ، وقد عرض لهم ضرب من الكلام فيه مواضع لم يظهر فيها العامل أو

---

[3] فليح ، أحمد محمد ، الحذف في الحديث النبوي الشريف من كتاب رياض الصالحين للإمام النووي ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك – الأردن ، 1987 ص2 .لم يتيسر لي الحصول على الرماني .

[4] سورة يوسف الآية 82

[5] المصدر السابق .

[6] الكليات 212/1.

[1] الصاحبي 337 وما بعدها .

[2] الكليات 212/1.

[3] الكليات 226/2 وما بعدها .

[4] سورة البقرة الآية 3.

المعمول أو الفعل أو الفاعل أو المفعول .....إلخ ذلك ، أو جملة حذف أحد ركنيها ، فاقتضت صناعة النحو أن يُقَدّر لكل ذلك في موضعه من كلام العرب . وقد حذفت العرب غير العامل والمعمول من كلامها وخرجت به على الأصول المعروفة لأغراض أرادتها. وقد وجدنا أن ابن جني[1] قد سمى الحذف **"بابُ في شجاعة العربية "** ،

وفي مسألة الحذف هناك أصل اقتضته الصناعة النحوية وأصل اللغة ، ثم هناك أسلوب في الكلام فيه ثمة خروج محمود على هذه الأصول ، وذلك لأن الحذف مقدم على الإتيان لتأخر وجود الحادث عن عدمه [3]". ويحتفظ هذا الأسلوب بحق الأصل في التقدير ، وهذا عين الذي ذهب إليه سيبويه في تعليله لبعض مواطن الحذف ، فهو يعلل بعضها بأنه قد حذف لكثرة الاستعمال في الكلام حتى غدا أسلوباً مألوفاً فتجافوا عن الأصل وألصقهم بالفرع وهو الحذف ، يقول سيبويه [4] " **فالحذف من الأعراض التي تصيب الكلام"** ، و قد عنون سيبويه هذا الباب في كتابه بـ **"باب ما يكون في اللفظ من الأعراض** [5]". مما يجعلنا نذهب إلى أن هنالك أصلا وفرعا . وما يذهب إليه الدارسون المحدثون في النظرية التوليدية والتحويلية وما تقتضيه من بنية عميقة وبسيطة أو سطحية- وهو ما نسميه بالأصل و الفرع - موجودة أصوله في نظرية الحذف عند علماء العربية الأوائل.

وكنّا قد أسلفنا أن علماء العربية قد اعتنوا بباب الحذف في العربية ، فأفردت له كتب النحو والبلاغة والصرف وكتب الإعجاز - أبواباً ، وتناول كل منهم الجانب الذي يعنيه درسه من الحذف.فهذا هو الإمام عبد القاهر الجر جاني يصف الحذف فتحسّ به كأنه يصف آية بديعة من آيات الخلق ؛ قال: " **هو باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فإنك ترى به ترك الذكر ، أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ،و أتم ما تكون بياناً إذا لم تبن** [1] " . وقد بيّن ابن هشام الأنصاري اختصاص علماء النحو والبيان والتفسير في دراسة الحذف فقال:" **الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة ، وذلك أن يجد خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس ، أو معطوفاً بدون معطوف عليه أو معمولاً بدون عامل نحو** (**لَيَقُولُنَّ اللَّهُ**) [2] ، ونحو (**قَالُواْ خَيْرًا**) [3] ونحو **" خير عافاك الله** [4] " ، ولا يكتفي ابن هشام بذلك فحسب، وإنما يبين أن هنالك ثمة أبواب تناولها النحويون وهي ليست من اختصاصهم أو هي ليست من اختصاص كتب النحو ؛ يقول: " **وأما قولهم في نحو : (سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ) ، إن التقدير "والبرد" وفي (أَنْ عَبَّدتَّ**

---

[1] الخصائص 360/2 وما بعدها.

[3] الكليات 212/1.

[4] سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان ، الكتاب ، تحقيق عبدا لسلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت ،ج1ص24.

[5] المصدر السابق ، الصفحة نفسها.

[1] الجرجاني ، عبد القاهر ،دلائل الإعجاز،صحح أصله محمد عبده والشيخ الشنقيطي – الناشر محمد رشيد رضا، المكتبة التجارية مكة ،ص 104.

[2] سورة البقرة العنكبوت الآية 61.

[3] سورة النحل الآية 30.

[4] ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله ، راجعه الشيخ سعيد الأفغاني ،ط5،دار الفكر ،بيروت،1979،ص853.

بَنِي إِسْرَائِيلَ) [5] **، إن التقدير ولم تعبدني، فضول في النحو ، وإنما ذلك للمُفسّر ، وكذلك قولهم : يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو العكس أو للجهل به ، أو للخوف عليه أو منه أو نحو ذلك فإنه تطفّل منهم على صناعة البيان** [6] ".فنحن نأخذ من هذا أن الحذف الذي ينظر فيه النحوي غير الذي ينظر فيه المفسر والبلاغي ؛ إذ ينظران في المعاني الجليلة التي تترتب على الحذف ويرصدان ما يستفيده الكلام في بعض الأحيان من حذف بعض عناصره ، ويذهبون [7] إلى أن المحذوف لو ظهر ينزل قدر الكلام عن علو بلاغته ويصير إلى شيء مسترذل ويبطل ما يظهر على الكلام من الطلاوة والحسن والرقة ، وإلى مثل هذا أشار عبد القاهر - بعد أن ساق عدداً من الشواهد الشعرية عَمَد قائلوها إلى الحذف فيها - بقوله:" **فتأمل هذه الأبيات كلها واستقرئها واحداً واحداً ، وانظر إلى موقعها من نفسك ، وإلى ما تجده من اللطف والظرف إذا أنت مررت بموضع الحذف منها ، ثم قلبت النفس عما تجد وألطفت النظر فيما تحس به، ثم تكلفت أن تردّ ما حذف الشاعر ، وأن تخرجه إلى لفظك ، وتوقعه في سمعك ، فإنك تعلم أن الذي قلت كما قلت ، وأن رب حذف هو قلادة الجيد ، وقاعدة التجويد**[1] " . فالنحويون يبحثون موضع الحذف وتقديره وتبيين مسوغه ، و البلاغيون يقدرون الوظيفة البلاغية التي يضيفها الحذف إلى الكلام .

والحذف عادة لا يكون إلا عن دليل ، وقد دخل الحذف الكلام بكل عناصره ، وإلى هذا أشار ابن جني بقوله :" **وقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة ، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل يدل عليه ، وإلا كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته**[2] ". و أشار ابن هشام [3] في ذكره لشروط الحذف إلى أنه لابد من وجود دليل حالي أو مقالي للحذف . والحالي : كقولك لمن رفع سوطاً : زيداً ، بإضمار اضرب ، والمقالي: كقولك لمن قال : من أضرب ؟ زيداً . وقد أضاف ابن جني ما يمكن أن نسميه بالدليل الصوتي ، ويفهمه السامع من طريقة نطق المتكلم وأدائه الصوتي للعبارة .

قال ابن جني وهو يفسر ما حكاه سيبويه " سير عليه ليل وهم يريدون : ليل طويل ؛ قال:" **وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها ، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل أو نحو ذلك**[4] ". ولاشك عندي أن ابن جني يقصد هنا دلالة التنغيم والنبر والاستعانة بإشارات من الوجه واليدين ، وهذا واضح من قوله:" **وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته ، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول :" كان والله رجلاً ، فتزيد في قوة اللفظ بـ"الله" ، هذه الكلمة وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها**

---

[5] سورة الشعراء الآية 22.

[6] المصدر السابق ،ص 853 .

[7] الطراز 92/2 .

[1] دلائل الإعجاز ص 107.

[2] الخصائص 360/2.

[3] مغني اللبيب ص 786.

[4] الخصائص 370/2.

أي : رجلاً فاضلاً ، أو شجاعاً ، أو كريماً ، أو نحو ذلك ، وكذلك تقول : سألناه فوجدناه إنساناً وتمكن الصوت بـ"إنسان " وتفخمه فتستغني بذلك عن وصفه بقولك : إنساناً سمحاً ، أو جواداً ، أو نحو ذلك [1].

ويرى ابن هشام [2] أن شرط وجود الدليل مقتصر على حذف الجملة بركنيها ، أو أحدهما ، وبمعنى آخر مقتصر على حذف العمدة ، أما إذا كان المحذوف فضلة ، فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل ، ولكن يشترط ألا يكون في حذفه ضرر معنوي أو صناعي . وقد ذكر ابن هشام بجانب هذا ثمانية شروط للحذف منها : ألا يكون المحذوف كالجزء فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه ؛ ومنها ألا يكون مؤكداً وألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر فلا يحذف اسم الفعل دون معموله لأنه اختصار للفعل ؛ ومنها ألا يكون عاملاً ضعيفاً ، فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل ، إلا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها ، ومنها ألا يكون عوضاً عن شيء ؛ ومنها ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان العامل القوي . فهذه جملة الشروط التي اشترطها النحويون لوجود الحذف . ونخلص من ذكرنا لهذه الشروط التي قال بها العلماء إلى أن أهمها في واقع اللغة هو وجود الدليل على المحذوف ، أي القرينة الدالة التي تعين على إدراك العنصر المحذوف ، أو العناصر المحذوفة ، أياً كان نوع هذه القرينة ، ويليه في الأهمية ألا يُفضي الحذف إلى اللبس في المعنى ، ونحن نلاحظ أن هذين الشرطين مكان اتفاق للنحويين في حين أن بعض الشروط الأخرى حولها خلاف .

و يتفق جمهور النحويين على وجود ظاهرة الحذف في العربية ، حتى من شذ منهم أعني ابن مضاء القرطبي الذي أقرّ بوجود الحذف ولكنه أنكر على النحويين بعض التقديرات بدعوى أنها تخل بالمعنى المراد ، وابن مضاء محجوج بأن النحويين ما تركوا مسألة تقدير المحذوفات لهوى الأفراد ، ولكنهم قيّدوا ذلك بشروط منها أنه ينبغي أن يقلل ما أمكن لتقل مخالفة الأصل ، وكما يقول ابن هشام:" **ولذلك كما كان تقدير الأخفش للمحذوف في : ضربي زيداً قائماً ، أولى من تقدير باقي البصريين**[1] "، لأنه قدره "**ضربه** " فالمحذوف عنده وهو الخبر قدر بكلمتين فقط هما المصدر المرفوع المضاف إلى ضمير الغائب أما غيره فقد قدّر المحذوف " **حاصل إذا كان أو إذ كان**" ، فكان تقديره أولى لأنه أقل في اللفظ . واشترطوا أيضاً أن يقدر المحذوف من لفظ المذكور ما أمكن وواضح ذلك في تقدير الأخفش السابق . واشترطوا كذلك أن يُقَدّر المحذوف في مكانه الأصلي ، لأن تقديره في غير مكانه الأصلي يتطلب تقديراً آخر يتصل بإعادة ترتيب الجملة وهذا هو القياس عند النحاة ، وذلك لئلا يخالف الأصل من وجهين : الحذف ووضع الشيء في غير محله فيقدر المفسر في نحو قولهم : زيداً رأيته : مقدماً عليه أي رأيت زيداً رأيته ، فإذا وجد مانع نحوي يمنع من وضع المحذوف في مكانه الأصلي قدر في غيره ، وذلك نحو : أيهم رأيته ؟ فـ"أي " في الجملة اسم استفهام منصوب ، ولا يجوز عند النحاة أن ينصب بالفعل المذكور بعده لأنه شغل عنه بضميره فيلزم تقدير فعل آخر من لفظ الفعل المذكور ، و مما اشترطه النحاة [2] إذا اقتضى الكلام تقدير أكثر من عنصر

---

[1] المصدر السابق 371/2.

[2] مغني اللبيب ص 787.

[1] مغني اللبيب ص 802.

[2] مغني اللبيب 803 .

محذوف ، فالأولى أن يُقَدّر أن الحذف لم يقع مرة واحدة بل على التدريج ؛ ففي قوله تعالى :(**تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ**) [3]، التقدير : كدوران عيني الذي ، فالمحذوف كلمتان على هذا التقدير .

ونحن نعلم أن بعض الدارسين المحدثين ينجرفون وراء تيار اتهام القدماء بأنهم قد أخطأوا في كذا وكذا ، ومن ذلك مسألة التقديرات هذه ؛ إذ اتهموهم بأنهم قد تمحّلوا كثيراً فيها وأدخلوا فيها مالا حاجة للكلام فيه ، وقد أحسن الدكتور داود عبده الرد على هؤلاء ؛ إذ يقول:" **التقدير في اللغة ليس مرفوضاً من حيث المبدأ ، وإن كثيراً من تقديرات لغوييننا القدماء يحتمها واقع اللغة وتركيبها**[1] ". وقال في موضع آخر:" **ذلك أن تقدير كثير من المحذوفات على نحو ما قام به القدماء له ما يبرره** [2]" . وقد ضرب أمثلة كثيرة في كتابه تبين صحة هذا المذهب وتدحض الحجج الواهية لبعض المحدثين .

أما أغراض الحذف ونقصد بها الأهداف المقصودة من الناطقين عندما يحذفون بعض عناصر الكلام ، وهي موضع نظر البلاغيين أكثر من غيرهم . فمن أظهرها التخفيف؛ إذ إن كثرة الاستعمال تجئ معها الرغبة في التخفيف بالحذف ، وذلك كوقوع الحذف عند التقاء الساكنين رغبة في التخفيف لصعوبة النطق بهما ملتقيين . ويري ابن جني أن غرض الاستخفاف والاستثقال يصلح لتفسير كثير من ظواهر اللغة وأوضاعها بما فيها من حذف [3]ومن هذه الأغراض أيضاً الإيجاز والاختصار في الكلام ، كما سنرى ذلك في حذف جملة الصلة ، وفي أسلوبي الشرط والقسم ؛ إذ لو تركت كما هي بان في الكلام نوع من الضعف.

ومن أغراض الحذف أيضاً الاتساع ، وهو نوع من الحذف للإيجاز والاختصار ؛ لكنه ينتج عنه نوع من المجاز بسبب نقل الكلمة من حكم كان لها إلى حكم ليس بحقيقة فيها ، وذلك كحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه . ويرى سيبويه [4] أن الحذف للتوسع في اللغة أكثر من أن يحصى ،ويفسر ابن جني كيف يقود هذا الحذف إلى المجاز في العبارة بقوله:" **ألا ترى أنك إذا قلت : بنو فلان يطؤهم الطريق ، ففيه من السعة إخبارك عما لا يصلح وطؤه بما يصلح وطؤه فنقول على هذا : أخذنا على الطريق الواطئ لبني فلان ومررنا بقوم موطوئين بالطريق ، ووجه التشبيه إخبارك عن الطريق بما تخبر به سالكيه فشبهته بهم؛ إذ كان هو المؤدي لهم فكأنه هم**[1] ".

ومن أغراض الحذف أيضاً التفخيم والإعظام وذلك لما فيه من الإبهام يقول حازم القرطاجني:" **إنما يحسن الحذف لقوة الدلالة عليه ، أو يقصد به تعديد أشياء فيكون في تعدادها طول وسآمة فيحذف ويكتفى بدلالة الحال ، وتترك النفس تجول في الأشياء المكتفى بالحال عن ذكرها ، ولهذا القصد يؤثر في المواضع التي يراد بها التعجب والتهويل على**

---

[3] سورة الأحزاب الآية 19

[1] عبده ،د.داود ، أبحاث في علم اللغة العربية ، مكتبة لبنان ، بيروت 1973،ص 24.

[2] المصدر السابق 23-24.

[3] الخصائص 78/1.

[4] الكتاب215/1.

[1] الخصائص 446/2.

النفوس[2] .ومن أغراض الحذف أيضاً صيانة المحذوف عن الذكر في مقام معين ، وفي إسناد الفعل إلى نائب الفاعل يكون حذف الفاعل ناتجاً عن هذا الغرض أحياناً.

ومن أغراض الحذف كذلك قصد الإبهام ، وذلك كأن يكون تعيين المحذوف غير مفيد ، فيتعمد الحذف حتى لا ينصرف انتباه السامع إلى أمور لا يقصدها المتكلم ومن أمثلة ذلك حذف المفاعيل ، إذا أريد بيان حال الفاعل ، لا بيان حال المفعول ؛ ومنه قوله تعالى : **(وَلَمَّا وَرَدَ مَاء مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاء وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ فَسَقَى لَهُمَا)** [3]، فقد وقع في الآية الكريمة حذف المفعولين ، وهما الغنم أو الإبل والماء ، لأن الخبر يفيد أن موسى عليه السلام رحمهما وأشفق عليهما لأن قومهما على صفة السقي ، وكانتا هما على صفة الذياد كما يقول ابن هشام[4] ، ولا دخل في ذلك لكون المسقي أو المذود إبلاً أم غنما . وقد سمى ابن هشام الحذف هنا بالحذف اقتصاراً وهو الحذف لغير دليل عند ما يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد إيقاع الفعل للفاعل ، من غير تعيين من أوقع عليه . وقد فصّل عبد القاهر[1]القول في هذا الاقتصار المتعلق بأغراض الناطقين .

ومن هذه الأغراض أيضاً الجهل بالمحذوف أو العلم الواضح به ومثاله في مواضع إسناد الفعل لنائب الفاعل وهو واضح بيّن ؛ ومنها الخوف على المحذوف أو منه . ومنها [2]:"الإشعار باللهفة وأن الزمن يتقاصر عن ذكر المحذوف " ومثاله الإغراء والتحذير ، ومنها [3]" رعاية الفاصلة أو المحافظة على السجع "، فمن مراعاة السجع قولهم : من طابت سريرته حمدت سيرته ، فلو قيل حمد الناس سيرته لتغير إعراب الفاصلتين ، ومن هذه الأغراض أيضاً المحافظة على الوزن في الشعر ، وهذا أشهر من أن يستشهد له .

وهذه جملة الأغراض التي يقصدها المتكلمون عادة عندما يلجأون للحذف ، وقد جمعها الكفوي في الكليات في قوله " **ومن جملة أسبابه مجرد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر ، والتنبيه على تقاصر الزمان عن إتيان المحذوف ، وأن الاشتغال يفضي إلى فوت المهم ، والتفخيم والإعظام والتخفيف لكثرة دورانه في كلامهم ، ورعاية الفواصل ، وصيانة المحذوف تشريفاً له ، وصيانة اللسان عنه تحقيراً له ، وغير ذلك**[4] ".

أصناف الحذف :-

ذكر علماء العربية المواضع التي يكون فيها الحذف ، وجعلوا أصناف الحذف محصورة في أبواب بعينها ، ذلك بعد استقرائهم لها من كلام العرب ، ومن ذلك قول ابن جني:" **إن الحذف يكون في الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس**

---

[2] منهاج البلغاء ، مغني اللبيب ص 798.

[3] سورة القصص الآيات 23-24

[4] دلائل الإعجاز 118،119.

[1] انظر : ظاهرة الحذف ص 98،99.

[2] المصدر السابق ،99.

[3] المصدر السابق ،99.

[4] الكليات 227/2.

شيء من ذلك إلا عن دليل يدل عليه[5] " . وقبله قول سيبويه :" **اعلم أنهم مما يحذفون الكلم ، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون ، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستحيل حتى يصير ساقطاً** [1]" . فقد ذكر علماء العربية حذف الكلام أو الجملة وحذف الاسم و الفعل وحذف الفعل والفاعل أو ركني الإسناد ، وعرضوا لحذف الفضلات وحذف الضمائر والأدوات وما إلى ذلك من أجزاء الكلام.

والحذف الذي سموه بالاختزال [2]هو حذف كلمة أو أكثر ، والكلمة تشمل الاسم والفعل والحرف ، فمن الأول حذف المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول ، والمضاف والمضاف إليه ، والصفة والمعطوف والحال والصلة ، ومن الثاني حذف فعل الشرط أو جوابه ، ومن الأخير حذف الجار وحذف حرف النداء ، وحذف لام الأمر وحذف قد وغير ذلك من الحروف والأدوات . فهذا ضرب من الحذف جار في الكلام يضاف إليه حذف الجملة ، في حين أن الضرب الثاني مما ذكره العلماء هو الذي ذكر فيه حرف من حروف الكلمة وأُسقط الباقي وهو الذي سموه بالاقتطاع. والناظر في كتاب سيبويه وفي الخصائص وفي غيرهما من كتب الأوائل ، يجد أن جملة أصناف الحذف التي ذكروها تنقسم إلى صنفين أو نوعين رئيسيين أولهما : الحذف الذي يتصل بالصيغ حيث يحذف حرف أو أكثر من أحرف الكلمة، أو تحذف الحركة التي هي جزء من حرف المد أو يحذف حرف المد وهو تقصير الصائت الطويل ، وقد سمى بعض المحدثين [3] هذا الصنف بالحذف الصرفي والصوتي وثانيهما هو : الحذف الذي يتصل بالتراكيب حيث يحذف عنصر أو أكثر من عناصر الجملة ، أو تحذف جملة أو أكثر من الكلام ، و هذا الضرب من الحذف يشمل حذف الأسماء ، وحذف الأفعال ، وحذف الحروف " **الأدوات** " وحذف الجمل . ونجد أن من نهج هذا النهج من المحدثين[4] أعني من سمى النوع الأول بالحذف الصرفي أو الصوتي ، ذكر أن هذا الحذف في غالبه يخضع لعلل إعرابية مطردة مما يبين أن القدماء قد ذكروه ضمن النوع الثاني من الحذف وهو الحذف في الكلام عند القدماء . ونحن نعلم أن القدماء قد تركوا أصول هذا العلم ، بما لا يتيح لنا أو لغيرنا أن يأتي منه بجديد ما طرقوه ، وأحسب أن هذا التصنيف مأخوذ مما ذهب إليه ابن جني في الخصائص [1] من أن الحذف يدخل الحرف والحركة والكلمة والجملة ، وما ذهب إليه من قبل أبو العباس المبرد [2] من أن بعض أوجه الحذف تكون للصرف كما تكون للإعراب.

---

[5] الخصائص 360/2.

[1] الكتاب 24،25/1.

[2] الكليات 229/1 .

[3] ظاهرة الحذف ص 155.

[4] المصدر السابق ، الصفحة نفسها .

[1] الخصائص 360/2.

[2] المبرد ، أبو العباس، محمد بن يزيد ، المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ،د.ت،ج3 ص 167.

أولاً: الحذف في الصيغ أو الحذف الصرفي والصوتي:

يكون المقطع الأخير من الكلمة أكثر تعرضاً للسقوط وليست كل الحروف سواء في التعرض للحذف والسقوط ، فأكثرها تعرضاً لذلك حروف العلة ، وحذفها من أواخر الكلمات يبدو أظهر في اللغة وأكثر من أوائلها وحشوها . وقد نبه ابن جني إلى مثل هذا وهو أن أواخر الكلمات أكثر تعرضاً للسقوط والحذف[3].

والحذف الوارد في اللغة بالنسبة للحروف والحركات ، التي هي أجزاء من الكلمات، يقتصر على حروف معينة وهي مرتبة حسب أكثريتها في اللغة ، أولها : حروف العلة ، ثانيها: حرف النون سواءً أكان أصلياً أم حرف إعراب أم نوناً خفيفة للتوكيد ، ثالثها: الهمزة، رابعها : التاء – خامسها : التنوين - سادسها : الحركات " **الضمة والكسرة والفتحة** "، ويضاف لكل ذلك الحرف الذي في الترخيم وفي توالي الأمثال .

1. حروف العلة :

تحذف حروف العلة قياساً من آخر الكلمة عند التقاء الساكنين صوتاً لا خطاً نحو " ركعتا الفجر ويرمي الرجل ويغزو الجيش وتحذف صوتاً وخطاً إذا كان الساكنان كأفعال الأمر : خف وبع وقل ومظاهر الحذف لالتقاء الساكنين كثيرة[1]. وتحذف أحرف العلة وجوباً من آخر الكلمة في المضارع الناقص في حالة الجزم نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم ، وأصلها يغزو ويخشى ويرمي ، وفي الأمر من هذه الأفعال : (اغز ، اخش ، ارم) ومثل هذا يفسره المحدثون بأنه تقصير للصائت الطويل في آخر الكلمة ، وأيضاً من مواضع حذف حرف العلة ما ورد للضرورة من داخل الكلمة وهو حشوها كقول رؤبة :[2]

وصاني الحجاج فيما وصني

يريد : فيما وصاني ، فحذف الألف .

وتتعرض أحرف العلة كذلك للحذف عند الترخيم في النداء إذا كانت أحرف مَدّ سابقة للحرف المحذوف ، فيقال في ترخيم منصور ومسكين ونعمات : يا منص ويا مسك ويا نعم . وقد ورد سماعاً حذف الألف من وسط الكلمة في نحو : لم أبل ولا تبل ، وأصلهما : لم أبال ولا تبال وقد ذكر المبرد [3] أن هذا مما يحذف استخفافاً ، والداعي إليه كثرة الاستعمال، وقد ورد حذف الألف مع النون في النداء في نحو قولهم : يافل ويا فله ، والأصل يا فلان ويا فلانة .

أما الياء فهي تتعرض للحذف فيما يكثر استعماله من آخر الكلمة أو من وسطها وهو حذف سماعي كقولهم : أيش ، في أي شيء حيث حذفت الياء الأخيرة من الكلمة الأولى ، والياء والهمزة من الكلمة الثانية ، وكذلك في صيغة القسم

---

[3] الخصائص ج2 ص 296.

[1] انظر: المقتضب 167/3.

[2] الخصائص 292/2.

[3] المقتضب 167/3.

المستعملة كثيراً " أيمن الله " ورد قولهم " **من الله** " بحذف الهمزة والياء كما ورد" **م الله** "، وفيها حذف من طرفيها ، والياء أحد الحروف المحذوفة وكذلك من قولهم لا أدر من آخر الفعل لكثرة الاستعمال[4] فهذه أشهر مسائل حذف حروف العلة ، نكتفي فيها بما ذكرناه من أمثلة وإن كان غيرها كثير.

2. حذف النون :

تتعرض النون للحذف في مواطن كثيرة ، وتعرضها عندما تكون طرفاً في آخر الكلمة هو الأكثر ؛ إذ تحذف نون الإعراب من الأفعال الخمسة في حالتي الجزم والنصب وهو حذف قياسي واجب . وتحذف نون المثنى وجمع المذكر السالم ، وهي نون في آخر الكلمة. والإضافة ، وهو حذف مطرد لذلك أوجبه النحاة وقاسوه نحو قوله تعالى :(**تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ**) [1] و (**إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ**) [2] . كما ورد حذف النون لتقصير الصلة نحو: الضاربا زيداً ، والضاربو عمرا بنصب زيد وعمرو ، كما تحذف النون للالتقاء باللام الساكنة نحو قوله تعالى : (**لَذَائِقُو الْعَذَابِ**) [3] في قراءة من نصب[4] ، وتحذف نون الرفع من الأفعال الخمسة قياساً عند توكيد الفعل لتوالي الأمثال ، ويبدو أنه لا خلاف في أن المحذوف نون الرفع لا إحدى نوني التوكيد

ويجوز حذف النون الأصلية الساكنة من مضارع كان ، وقد ورد هذا الحذف كثيراً في اللغة كما في قوله تعالى : (**وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا**) [5]. وهذا الحذف كما ذكر المبرد [6]وهو رأي الجمهور مشروط بكون الحرف التالي للنون متحركاً ، دون أن يكون المتحرك ضميراً . ويرد كثيراً حذف نون الوقاية بعد لعل في قولهم لعلي والأصل ، لعلني ، وقد علل الخليل[7] الحذف هنا بأن اللام أقرب الحروف إلى النون . فهذه بعض مواضع حذف النون ، ومنها ما ورد سماعاً كحذف النون الساكنة الأخيرة "**من لدن**" كما في قولهم "**لد الصلاة** " ويعلله سيبويه بكثرة الاستعمال ، كما حذفت النون الساكنة من وسط الكلمة في قولهم مذ والأصل منذ ، وغير ذلك[1].

3.الهمزة :

والهمزة التي نعنيها هنا هي الهمزة التي تكون جزءاً من كلمة سواءً أكانت أصلية ، كهمزة أكل وسأل وقرأ ، أم زائدة كهمزة أكرم ، وتحذف الهمزة قياساً في مضارع أفعل واسم مفعوله ، وذلك لاطراد الحذف عند العرب نحو مضارع

---

[4] الكتاب 25/1.

[1] سورة المسد الآية 1.

[2] سورة القمر الآية 27 .

[3] سورة الصافات الآية 38 .

[4] مغني اللبيب ص 842.

[5] سورة مريم الآية 20

[6] المقتضب 167/3.

[7] الكتاب 484/2

[1] المصدر السابق 484/2

أكرم فيقال : يكرم و ومكرم ، والدليل على أن الهمزة محذوفة من الصيغ المذكورة ظهورها في الماضي والأمر ،ويدل على ذلك أيضاً ظهورها في بعض الشواذ مما أورده سيبويه عن العرب مثل[2] فإنه أهل لأن يؤكرما .وقد ورد عن العرب حذف الهمزة من سوءة فقالوا : سوة ، وقالوا في حوأ ب : حوب[3] . وغير هذا هناك مواضع حذفت فيها الهمزة اكتفينا بأظهرها .

4.التنوين :

يلحق التنوين أواخر الأسماء ، حيث ينطق صوتاً كالنون الساكنة ، ولوقوعه آخر الكلمة يتعرض للحذف كثيراً ، ومن مواضع حذفه في العربية : حذفه لزوماً للإضافة نحو : كتاب زيد ، ولشبهها أي لشبه الإضافة نحو : لا مال لزيد ، إذا لم تقدر اللام مقحمة ، فإذا قدرتها مقحمة فهي للإضافة [4]ويحذف التنوين لمانع الصرف في نحو فاطمة للعلمية والتأنيث ، ويبقى في نحو : قائمة وراكعة لانتفاء العلمية . ويحذف التنوين كذلك من كل علم مضاف إلى علم آخر نحو : زيد بن عمرو ، وعلل هذا الحذف بكثرة الاستعمال [5]. ويحذف التنوين من العلم المفرد والنكرة المقصودة في النداء نحو : يا زيد ويا رجل ولحذف التنوين عدّه النحاة مبنياً فهذه بعض مواضع حذف التنوين على سبيل المثال لا الحصر .

4.الحركات :

وهي أبعاض حروف المد ، فالضمة واو قصيرة والفتحة ألف قصيرة وهي تالية للحرف صوتاً ، زائدة على بنيته[1] ، وكما تتعرض حروف المد في أواخر الكلمات للحذف أو للتقصير بعبارة أدق ، تتعرض الحركات التي هي أبعاضها للحذف كذلك . ويرد حذفها في مواضع منها : حذف الضمة من آخر الفعل المضارع في حالة الجزم نحو : لم يضرب " إذ السكون هو عدم الحركة والحركة صوت للحرف وكذلك الضمة والكسرة في الوقف قياساً في آخر الكلمات ؛ إذ يوقف بالسكون أما الفتحة فتبقى لخفتها ، فإذا كان بعدها تنوين كما في الأسماء المصروفة المنصوبة أبدل التنوين ألفا ويجوز حذف الضمة والكسرة من الأسماء الثلاثية نحو فخذ وعضد ورسل حيث ينطق الحرف الأوسط ساكناً ، وكذلك لا تحذف الفتحة لخفتها فلا حذف لها في جُمَل[2] وحذف الحركات كله راجع إلى الاستخفاف والاستثقال [3] ".

الحذف في التراكيب "الجمل":

حذف الأسماء:

---

[2] الكتاب 280/279/4.

[3] المصدر السابق 556/3.

[4] مغني اللبيب ص 811 وما بعدها .

[5] الكتاب 504/3.

[1] الكتاب 241/4.

[2] المصدر السابق 167/4.

[3] الخصائص 78/1.

يكون المحذوف في هذا الضرب اسماً يستغنى عنه بالقرينة الدالة عليه ، بالشروط المخصوصة للحذف ، والتي أسلفنا ذكرها . ونناقش في حذف الأسماء : حذف المبتدأ ، وحذف الخبر وحذف الفاعل ، ونقف عند حذف المفعول لأن عبد القاهر قد ميزه عند دراسته له في دلائل الإعجاز[4]. ثم نعرض لحذف المضاف والمضاف إليه، وحذف الموصوف والصفة والمعطوف والمستثني والحال والتمييز .ولعلنا نقتصر على ذكر مواضع الحذف في بعضها حتى لا يطول بنا البحث وهو ليس موضع إطالة ، مكتفين بالتنبيه على الأصناف الأخرى في حذف الأسماء.

المبتدأ:

يطرد جواز حذف المبتدأ في مواضع منها ، وجود قرينة حالية تدل عليه ،وتغني عن ذكره وقد بين سيبويه هذا الموضع بقوله: **"وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت : عبد الله وربى ، كأنك قلت : ذاك عبد الله ، أو هذا عبد الله ، أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته ، فقلت : زيد وربي "** [1] . وقد لوحظ أن سيبويه يذكر المبتدأ دائماً في عناوين كتابه ؛ إذ يقول : هذا باب كذا وهو مما اطرد حذفه للقرينة الدالة . ويطرد حذف المبتدأ جوازاً في جواب الاستفهام ، وذلك اعتماداً على القرينة اللفظية ؛ ومنه قوله سبحانه وتعالى : (**وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ نَارٌ حَامِيَةٌ**) [2] التقدير : هي نار . وكذلك يكثر حذف المبتدأ بعد فاء جواب الشرط ؛ ومنه قوله تعالى : (**مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاء فَعَلَيْهَا**) [3] التقدير فعمله لنفسه وإساءته عليها.

ويطرد حذف المبتدأ كذلك في القطع والاستئناف يقول عبد القاهر: " **يبدأون بذكر الرجل ويقدمون بعض أمره ،ثم يدعون الكلام ،ويستأنفون كلاماً آخر ،وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ**"[4] . وقد ذكر الجرجاني عدداً من الشواهد الشعرية على ذلك منها:

وعلمــت أني يوم ذا ك منازل كعباً ونهدا

قوم إذا لبسوا الحديـد تنمروا حلقا وقدا

وقد أوجب النحاة[1] حذف المبتدأ في خمسة مواضع منها :

النعت المقطوع إلى الرفع نحو : مررت بزيد الكريم ، برفع الكريم على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره "**هو**" ، وكذلك يحذف المبتدأ وجوباً إذا كان الخبر مخصوص نعم وبئس نحو : نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل عمرو ، فزيد وعمرو خبران لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره هو،فأصل العبارة:نعم الرجل هو زيد ،ومنها ما كان الخبر فيه صريحا في القسم،نحو ما

---

[4] دلائل الإعجاز ص110 ومابعدها .

[1] الكتاب 130/2.

[2] سورة القارعة الآيات 10-11.

[3] سورة فصلت الآية 46.

[4] دلائل الإعجاز : 105.

[1] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة التجارية القاهرة ، ط1964،14،ج220/1.

حكاه الفارسي : " **في ذمتي لأفعلن،**" ففي ذمتي خبر لمبتدأ واجب الحذف تقديره يمين أو قسم ،ومنها ما كان الخبر فيه مصدرا نائباً مناب الفعل نحو" **صبر جميل**" والتقدير فيه: صبري صبر جميل ، فحذف المبتدأ وجوباً . وخامسها: مبتدأ الاسم المرفوع بعد " **لاسيما** " حيث يجوز أن يرد الاسم بعدها مرفوعا ، فإذا كان كذلك فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً ،ومثاله قول امرئ القيس :

لا سيما يوم .....

بالرفع تعرب يوم خبر لمبتدأ محذوف ،والتقدير لاسيما يوم "والمعنى": لا مثل الذي هو يوم .

أما حذف المبتدأ إذا دخل عليه ناسخ فهو أقل وروداً ففي كان وأخواتها لا يحذف المبتدأ الذي هو الاسم وإنما يضمر في الفعل كقولهم : زيد كان صالحا ،ولا يقع الحذف باطراد إلا في اسم كان وحدها دون سائر أخواتها ، ويحذف اسم كان ويبقي خبرها الذي هو - كما جاء في المغني[2] - لازم الذكر وهو حذف وارد بكثرة في اللغة، ومقيس بعد "**إن** " و"**لو**" الشرطيتين جوازاً .وبعد الحروف الناسخة الداخلة على الجملة الاسمية وهي "**إن**" وأخواتها يرد حذف الاسم قليلاً .

ولما لم يكن استقصاء كل الأسماء التي تحذف ممكناً لنا هنا، فإننا ننهج نهج عبد القاهر في دلائله ؛ إذ اكتفى بذكر بعضها ؛ ومنها المبتدأ ،فنحن فعلنا ذلك وإن اختلف القصد،وتجاوزنا ذكر الخبر ؛ إذ في بعض مواضع حذفه شبه كبير بمواضع حذف المبتدأ.

أما الفاعل ونائبه ، فالنحويون يمنعون حذف ما هو كالجزء وهو الفاعل ونائبه ، ورأي الجمهور أنهما لا يحذفان وإنما يستتران في الفعل ،ولما كانت هذه الأسماء كالجزء بالنسبة لأفعالها فلا حذف فيها إلا مع الأفعال[1].

حذف المفعول به :

يذهب معظم النحاة إلى أن المفعول به يجوز حذفه مطلقاً لأنه فضلة ،فيجوز لمن قال ضربت زيداً ، أن يقول : ضربت . ولمن قال أعطيت زيداً درهماً أن يقول : أعطيت،ونلاحظ أنّ ابن هشام لم يشترط وجود الدليل لحذف الفضلة في حين أنّ ابن جني[2] قد اشترط وجود الدليل على المحذوف أياً كان نوعه ،جملة أو مفرداً أو حرفاً أو حركة . وقد خص الإمام عبد القاهر الجرجاني المفعول به بالحذف ذلك لأن " **الحاجة إليه أمس ... واللطائف كأنها فيه أكثر ،وما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر**" [3].

ومن أشهر مواضع حذف المفعول به الاقتصار إذا كان الفعل متعديا لواحد أو المفعولان أو أحدهما متعديا لاثنين وذلك إذا كان غرض المتكلم أن يثبت معنى الفعل للفاعل دون أن يتعرض للمفعول أو المفعولين،وفي هذه الحالة يكون الفعل

---

[2] مغني اللبيب ص 825 وما بعدها .

[1] مغني اللبيب ص792.

[2] الخصائص 360/2 وما بعدها .

[3] دلائل الإعجاز ص119.

المتعدي كاللازم،ولا ينبغي أن يقدر له مفعول لا لفظا ولا تقديراً ؛ وذلك مثل قولهم : فلان يحل ويعقد،ويأمر وينهي ، ويضر وينفع ،وكقولهم هو يعطي ويجزل .. والمعنى في ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول ، حتى كأنك قلت صار إليه الحل والعقد ، وصار بحيث يكون منه حل وعقد ،وأمر ونهي وضر ونفع وعلى هذا القياس ؛ ومنه قوله تعالى : **(وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا)** [1] وقوله تعالي : **(وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى)** [2] فالأفعال الستة المذكورة لا يقصد ذكر مفاعليها وإنما يقصد الاقتصار على إسنادها للفاعل لبيان اتصافه بها ، فالمعنى أنه هو الذي منه الإضحاك والإبكاء والإماتة والإحياء والإغناء والإقناء ،بإطلاق هذه الصفات دون تقييدها بمفاعيل مخصوصة.وكذلك من المواضع التي يرد فيها حذف المفعول به ، حذف مفعول المشيئة والإرادة في سياق الشرط ومثاله قوله تعالى : **(وَلَوْ شَاء لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ)** [3] تقديره :ولو شاء الله هدايتكم لهداكم[4] .وهناك مواطن أخرى يأتي فيها حذف المفعول به هذه أهمها.

حذف المضاف والمضاف إليه :

يرد حذف المضاف على نوعين أولهما وأكثرهما أن يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه كالذي يقول : أكلت الشاة يفهم من كلامه أنه يقصد أكلت لحم الشاة ، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه،ومثاله في القرآن الكريم قوله تعالى : **(وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ)** [5] فالتقدير حب العجل[6] . والنوع الثاني :حذف المضاف مع بقاء عمله في المضاف إليه ،ويتوسع ابن جني[7] في هذا الباب ويضع له قاعدة أخرى وهي أن يفهم السامع ذلك فإن فهم جاز أن تقول : **"ضربت زيداً "**وأنت تقصد غلامه.

أما المضاف إليه فيرد حذفه بكثرة في اللغة في مواضع منها حذف المضاف إليه بعد ألفاظ الغايات : قبل وبعد وأول ، وأسماء الجهات وتبنى الألفاظ المذكورة على الضم عند حذف المضاف إليه لفظاً ونيته معنى ؛ ومنه قول الله تعالى **(لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ)** [1] أي من قبل الغلب ومن بعده ، فحذف المضاف إليه لدلالة السياق عليه[2].

حذف المستثنى :

---

[1] سورة النجم الآيات 43 – 44.

[2] سورة النحم الآية 48 .

[3] سورة التحل الآية 9 .

[4] انظر مغنى اللبيب ص 828.

[5] سورة البقرة الآية 93.

[6] شرح ابن عقيل 62/2.

[7] الخصائص 2 /452.

[1] سورة الروم الآية 4 .

[2] المصدر السابق 2/ 831.

يجوز أن يحذف المستثنى قياساً بعد "**غير**" و " **إلا** " المسبوقتين بليس ، ففي قولهم: قبضت عشرة ليس غير أو ليس إلا ، التقدير ، ليس المقبوض غير ذلك ، أو ليس غير ذلك مقبوضاً ويقال جاءني زيد ليس إلا ، أو ليس غير ، التقدير : ليس الجائي إلا إياه أو ليس الجائي غيره [3] .

فهذه بعض المواضع التي تحذف فيها الأسماء اكتفينا منها بالاستشهاد على المبتدأ والمفعول به والمضاف والمضاف إليه والمستثنى و أشرنا إلى أسماء أخرى وقفنا عليها في مظانها، وحالت خشيتنا إطالة البحث دون أن نذكرها بالتفصيل ، وذلك حتى نخصص ما بقي لحذف الأفعال والحروف .

حذف الأفعال :

يرد في اللغة حذف الفعل وحده أو حذفه مع فاعله المضمر ، وعلى النحو الذي بيّناه في الأسماء ، كذلك يكون حذف الأفعال في بعض المواضع واجباً أي أن إظهارها غير جائز ، ويكون الحذف جائزاً في مواضع أخرى.

ومن المواضع التي يقدر فيها النحاة فعلاً محذوفاً مع فاعله المقدر بضمير المتكلم أو المخاطب: **النداء** : فالمحذوف في قولنا " **يا عبد الله** " فعل تقديره : أدعو أو أنادى وهو محذوف وجوباً لا يجوز إظهاره ، ويعللون الحذف هنا بأن النداء أسلوب يكثر استعماله ، فلذلك يكثر تعرض عناصره للحذف ، وكذلك فإن قرينة الحال تدل عليه ، وكذلك فان الفاعل يستغنى عنه بما يقوم مقامه – ومن هذه الأساليب الاختصاص حيث يرد اسم ظاهر معرفة منصوبا دون عامل ظاهر ، ويكون للنصب دلالة تخصيص الاسم بحكم ضمير قبله ، والغالب أن يكون ضمير المتكلم " **أنا ونحن** " ويقل كونه المخاطب ومثاله قوله (ص):" **نحن معاشر الأنبياء لا نورث**" بنصب معاشر ، فالناصب له فعل محذوف تقديره أخص .

ومن هذه الأساليب التي يحذف فيها الفعل كذلك **الإغراء** وفيه يرد الاسم منصوباً دون عامل ظاهر ، ولهذا فالنصب دلالة على فعل محذوف يقدره النحاة بـ"**الزم**" ، لأنه يقصد منه تنبيه المخاطب على أمر محمود ليلزمه ، ويجب حذف الفعل إذا تكرر المنصوب أو عطف عليه مثله نحو قول الشاعر : [1]

أخاك أخاك ------البيت

ومن هذه الأساليب التي فيها حذف الفعل مع فاعله **التحذير** وهو أسلوب يقصد به التحذير من شيء ، وتقديره " **احذر** " أو ما يليق بالسياق نحو : اتق وباعد ونح وخل ودع ، والحذف واجب في تكرار المنصوب أو عطف نظير له عليه ، جائز في غير ذلك كقولك: الأسد الأسد ، والجدار الجدار ، أي احذر الأسد ولا تقرب الجدار والطريق الطريق أي خل الطريق [2] . وإذا كان التحذير بإيّا لزم حذف الفعل نحو إيّاك والشر .

---

[3] الكتاب 344/2 – وانظر : مغني اللبيب ص 831.

[1] الكتاب 256/1.

[2] المصدر السابق 254/1،253.

ومن هذه الأساليب **القسم** ، ويكثر فيه الحذف لكثرة الاستعمال وطول الكلام وهو هنا خاص بجملة القسم إذا كانت فعلية وهو جائز إذا كان حرف القسم " **الباء** " فيجوز أن يقال : بالله لأفعلن على تقدير " **أقسم** " أو " **أحلف** " ويجوز إظهار الفعل ، أما غير الباء من أحرف القسم كالواو وهي أكثر الحروف استعمالاً أو التاء فإن فعل القسم يجب أن يحذف .

وقد أوجب النحاة تقدير فعل محذوف في أنواع من التراكيب منها **الاشتغال** ، وهو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه نحو " زيداً ضربته ، وزيداً ضربت غلامه ، وزيداً مررت به " والجمهور على أن ناصب زيداً ونحوه فعل محذوف وجوباً فسّر بالفعل المذكور ، ويرى الكوفيون [1] أنه منصوب بالفعل المذكور بعده وأن الفعل ناصب للاسم والضمير معاً فلا حذف عندهم .

ومما حذف منه الفعل الأمثال وما يشبهها يقول سيبويه : " مما حذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل ومن أمثلته قولهم هذا ولا زعماتك ، أي ولا أتوهم زعماتك. وقول ذي الرمة :

ديار مية إذ مي مساعفة ولا يرى مثلها عرب ولا عجم

بنصب ديار كأنّه قال : اذكر ديار مية ولكنه لا يذكر " **اذكر**" لكثرة ذلك في كلامهم " واستعمالهم إياه " ، ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك ، ولم يذكر **" ولا أتوهم زعماتك"** لكثرة استعمالهم إياه ولاستدلاله بما يرى من حاله أنه ينهاه عن زعمه [2] " . ويقول صاحب الكتاب أيضاً: ومن ذلك قول العرب : كليهما وتمرا ، فذا مثل قد كثر في كلامهم و استعمل وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام كأنه قال : اعطني كليهما وتمرا ، ومن ذلك قولهم : كل شيء ولا هذا ، وكل شيء ولا شتيمة حر ، ، أي : أئت كل شيء ، ولا ترتكب شتيمة حُرّ فحذف لكثرة استعمالهم إياه ---الخ ذلك[3] ".

ومن هذه المواضع التي يحذف فيها الفعل وجوباً ، حذف " **كان** " مع التعويض عنها بـ"**ما** " الزائدة وذلك في نحو : أما أنت ذا نفرٍ " والتقدير " لأن كنت ذا نفرٍ فحذف كان ، وأبقى الاسم و الخبر ، والحذف واجب حيث عوض عن "**كان**" بـ"ما. وأيضاً مما يجب فيه الحذف الفعل إذا وقعت صلة الموصول شبه جملة " **ظرفاً أو جاراً ومجرورا**" يقدر النحاة [4] تعلقها بفعل محذوف وجوباً تقديره استقر أما إذا وقع خبر المبتدأ شبه جملة فيجوز تقدير العامل فعلاً هو " **استقر**" وهو مذهب سيبويه أو اسماً وهو "مستقر " .

وقد ورد حذف الفعل جوازاً في عدة مواضع منها ما تدل فيه القرينة اللفظية أو الحالية على المحذوف ، فمن ذلك جواب الاستفهام ؛ ومنه قوله تعالى : (**وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ**) [1] حيث حذف الفعل مع المفعول به من الجملة الثانية والتقدير : خلقهم الله . ومن هذه المواضع حذف فعل القول ، الذي يقدر يقال أو يقول أو يقولون

---

[1] انظر : شرح ابن عقيل 439،440/1.

[2] الكتاب 280/1.

[3] المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[4] شرح ابن عقيل 135/1.

[1] سورة لقمان الآية 25 .

استغناء بذكر المقول طلباً للاختصار ولوضوح المراد وكما قال ابن هشام[2] فإن أبا علي الفارسي وصفه بأنه "من حديث البحر ولا حرج " وذلك لكثرته . وذلك نحو قوله تعالى : **(وَالمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ سَلاَمٌ عَلَيْكُم)** [3] التقدير : يقولون سلام عليكم .

وهناك مواضع أخرى ولكن ما ذكرناه أشهر مسائل هذا الباب – أعني الحذف في الأفعال – ليبقى علينا الكلام على الحروف وهي المتممة للأسماء والأفعال ، ثم الجملة التي هي جماع ذلك .

حذف الحروف " الأدوات ":

ونحن نعني بالحروف هنا ما هو قسيم للأسماء والأفعال في قسمة الكلمة ؛ إذ تنقسم كما هو معروف إلى اسم وفعل وحرف . ويذهب الإمام أبو الفتح ابن جني مع أستاذه أبي علي الفارسي إلى أن حذف الحروف ليس بالقياس ، وذلك:**" أن الحروف إنّما دخلت الكلام لضرب من الاختصار ، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً واختصار المختصر إجحاف** به[4] ". ولكن ابن جني يُتبع هذا بقوله :" **هذا هو القياس ، ألا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها ، ومع ذلك فقد حذفت تارة ، وزيدت تارة أخرى**[1] ". وليس ذلك فحسب ولكن حذف الحروف كثر عند النحويين حتى صار في بعض مواضعه قياسياً ؛ من ذلك حذف حرف الجر قبل **"أنّ"** و **"أنْ"** المصدريتين وهو حذف قياسي لكثرة وروده في اللغة ؛ ومنه قوله تعالى : **(يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا)** [2]

التقدير بأن – وقوله تعاليى: **(وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي)** [3] التقدير : في أن ، وقوله سبحانه : **(وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا)** [4] التقدير:بأنّ. ومن ذلك بيت الكتاب وهو للفرزدق[5] :

منعت تميماً منك أني أنا ابنها وشاعرها المعروف عند المواسم

برواية أن بفتح الهمزة ، والتقدير لأني فحذف اللام . ومن ذلك قولهم [6]لا محالة أنك ذاهب ولابد أنك ذاهب ونحو ذلك على حذف من الجارة ، والتقدير لا محالة من أنك ذاهب ولابد من أنك ؛ ومنه حذف **"ربّ "** الجارة ؛ إذ يرد حذفها باطرّاد مع بقاء عملها بعد الواو كما في قول امرئ القيس:

---

[2] مغني اللبيب ص 827.
[3] سورة الرعد الآيات 23 -24 .
[4] الخصائص 273/2.
[1] الخصائص 273/2.
[2] سورة الحجرات الآية 17.
[3] سورة الشعراء الآية 83.
[4] سورة الكهف الآية 2.
[5] الكتاب 127/3.
[6] المصدر السابق 137/3.

وليل كموج البحر ----

وتقديره ورب ليل .

كما ورد حذفها بعد " **بل**" وهو قليل كقول رؤبة:

بل بلد ملء الفجاح قتمه لا يشترى كتانه وجهرمه

ومنه حذف " **من** " ؛ إذ تحذف باطرّاد قبل مميز كم الاستفهامية نحو : بكم درهم اشتريت هذا ؟ فدرهم مجرور بـ"**من** " محذوفة عند الخليل وسيبويه وهو حذف قياسي عندهما إذا دخل على كم حرف جر [1] .

ومن تلك المواضع حذف الجازم مع بقاء عمله ، وذلك في جواب الأمر والنهي ، وهو قياسي فيهما نحو : ائتني أكرمك ، فالفعل الثاني مجزوم بأداة الشرط المحذوفة مع فعل الشرط استغناء بدلالة الأمر عليهما ، والتقدير فإن تأتني أكرمك ، وفي جواب النهي نحو : لا تكفر تدخل الجنّة ، ولا تدن من الأسد تسلم .

ومن تلك المواضع حذف " **أن**" المصدرية مع بقاء عملها وهي تحذف قياساً بعد ثلاثة من أحرف الجر وهي اللام ، وكي التعليلية وحتى ، واللام المسبوقة بكون منفي ، ومن أمثلتها قوله سبحانه وتعالى : **(لِكَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً)** [2] وقوله : **(حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى)** [3] وقولهم ، " **أسلمت حتى أدخل الجنّة** ". وقد ذكر ابن الأنباري[4] أن الكوفيين يرون أن هذه الحروف هي الناصبة للفعل بنفسها من غير تقدير " **أن** " محذوفة .

ومن ذلك حذف "**لا**" النافية في جواب القسم إذا كان المنفي فعلاً مضارعاً ، والغالب في المضارع أن يكون لأحد الأفعال الناقصة : زال وانفك وفتئ وبرح ، ويقع الحذف مع غيرها وهو قياسي كما يقول ابن هشام[5] ؛ ومنه قوله سبحانه : **(تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ)** [6]. وقول امرئ القيس:

فقلت يمين الله أبرح قاعداً

والتقدير : لا أبرح .

ومن أظهر مواضع حذف الحروف و أكثرها في اللغة حذف حرف النّداء ، ويحذف حرف النّداء اكتفاء بدلالة القرائن فيقال في مثل :يا زيد أقبل – زيد اقبل ؛ ومنه قوله تعالى : **(يوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)** [1] ويختص لفظ الجلالة "**الله**"

---

[1] شرح ابن عقيل 34/2..

[2] سورة الحشر الآية 7.

[3] سورة طه الآية 92.

[4] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسائل 83،82،79.

[5] مغني اللبيب ص 848.

[6] سورة يوسف الآية 85.

[1] سورة يوسف الآية 29.

بأن يعوض عن حذف حرف النّداء منه بالميم المشددة [2]وهناك حذف ليس بقياسي ولكنه سماعي ذكره ابن هشام[3] واستشهد له بحذف لام الأمر ؛ ومنه قوله تعالى : **(قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ)** [4] أي ليقيموا .

ومن هذا الباب – أي باب حذف الحروف – حذف لام الجواب وحذف حرف القسم ، وحذف اللام الموطئة للقسم وحذف أن " **المصدرية** " ، و " **أل** " التعريف ، ولا النافية للجنس وحذف قد ، وغير ذلك [5] وبه نكون قد أتينا على ذكر الحذف في الأسماء والأفعال والحروف لننتقل من كل ذلك إلى حذف الجملة .

الحذف في الجمل :

لعل الداعي الأول للحذف في الجمل هو تجنب الإطالة ، والرغبة في الاختصار ، ويقع الحذف في الجمل غالباً في الأساليب التي تتكون من أكثر من جملة ، وهي أساليب تناولتها كتب النحو والبلاغة ، وهي أساليب الشرط والقسم والعطف والاستفهام ، وما بعد " **إذ**" التي تضاف للجملة ، وسوف نتحدث عنها نوعاً نوعاً

أولاً:حذف جملة الشرط:

يطّرد حذف جملة الشرط في ثلاثة مواضع أولها : ما تحذف فيه الجملة الشرطية بأسرها أي مع أداة الشرط ، وذلك بعد الطلب أو النهي كقوله تعالى : **(فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ)** [1] فالتقدير إن تتبعوني يحببكم ، والدليل على هذا التقدير ورود جواب الشرط مجذوماً وثانيها : حذف جملة الشرط مع بقاء الأداة ، ويرد بعد "**وإلاّ**" أي بعد " **أن** " الشرطية التي تتبعها " **لا** " النافية المسبوقة بما يدل على الشرط المحذوف كقول الشاعر:[2]

فطلقها فلست لها بكفء وإلاّ يعل مفرقك الحسام

التقدير : وإن لا تطلقها يعل ، فحذف جملة الشرط مع بقاء حرف الشرط .

وثالثها : ما تحذف فيه جملة الشرط بعد حرف الجواب "**إذن**" وشاهده قول المولى تبارك وتعالى :**(مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ)** [3]، تقديره : إذن لو كان معه آلهة لذهب وقد أشار ابن هشام[4] إلى هذا الأخير في صدر حديثه عن "**إذن** " ونوه إلى أن الأكثر الحذف في الموضعين الأولين .

---

[2] الكتاب 230/2-231.

[3] مغني اللبيب ص 840.

[4] سورة إبراهيم الآية 31.

[5] انظر: الكتاب 498/3 ومغني اللبيب ص 833 ، 834،845.

[1] سورة آل عمران الآية 31.

[2] مغني اللبيب ص 848 وشرح ابن عقيل 298/2.

[3] سورة المؤمنون الآية 91.

[4] مغني اللبيب ص 31.

ثانياً: حذف جملة جواب الشرط :

فإذا تقدم على الشرط أو اكتنفه ما يدل على الجواب ، وجب حذف الجواب نحو: أنت ظالم إن فعلت ، فالتقدير : أنت ظالم إن فعلت .فأنت ظالم ، وهذا مبني على أن الأصل في الترتيب أن تقع جملة الجواب بعد جملة الشرط ، وأن أدوات الشرط لا تعمل فيما قبلها فلا يصح تسمية الجملة السابقة جواباً للشرط . ويجوز الحذف إذا كان الجواب معلوماً دون أن يكون الدليل عليه جملة مذكورة في الكلام متقدمة لفظاً أو تقديراً ، ومن شواهده قوله تعالى : **(وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى)** [5] ، فجواب الشرط فيها محذوف وتقديره عند عامة النحاة : لكان هذا القرآن وعند ابن هشام[1]: لما آمنوا به بدليل: **(وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ)** [2].

ثالثاً:حذف جملة القسم :

يجوز حذف جملة القسم مع غير الباء من أحرف القسم نحو والله أو تالله لأفعلن ، ويجوز الحذف مع الباء فيقال : بالله لأ فعلن أو أقسم بالله لأ فعلن ، كما تحذف جملة القسم ويستغنى عنها باللام [3] فحيث قيل : **"لأ فعلن "** أو لقد فعل ، أو لئن فعل ، ولم يتقدم جملة قسم فثم جملة قسم مقدرة " ومثال ذلك قول الله تبارك وتعالى **(لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا)** [4] وقوله تعالى : **(وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللهُ وَعْدَهُ)** [5] .

رابعاً: حذف جملة جواب القسم :

يجب حذف جملة جواب القسم إذا تقدم عليها أو اكتنفها ما يغني عن الجواب فالتقدم نحو : زيد كريم والله أو : أنت فعلت كذا والله ؛ ومنه اجتماع الشرط والقسم وسبق الشرط نحو : إن جاءني زيد والله أكرمته ، فالمذكور جواب الشرط والمحذوف جواب القسم ، وأما إذا اكتنفه ما يغني عن الجواب نحو زيد والله كريم ، فحذف جملة جواب القسم هنا واجب . وقد ذكر ابن هشام[6] مواضع أخرى يجوز فيها حذف جواب القسم بجانب ما ذكرنا .

أما إذا اجتمع الشرط والقسم فلابد من حذف جواب أحدهما استغناء بالجواب الآخر، والقياس أن يذكر جواب السابق منهما ، ويحذف جواب المتأخر ، فيقال عند تقدم القسم : والله إن يقم زيد ليقومن عمرو ، فالمذكور جواب القسم والمحذوف جواب الشرط . وعند تقدم الشرط : إن يقم زيد والله يقم عمرو، وهذا إذا لم يتقدم عليهما ما يحتاج إلى خبر فإذا تقدم

---

[5] سورة الرعد الآية 31.

[1] المصدر السابق نفسه.

[2] سورة الرعد الآية 30

[3] مغني اللبيب ص 849.

[4] سورة النمل الآية 21.

[5] سورة آل عمران الآية 152.

[6] المصدر السابق ص 846.

رجح كون المذكور جواب الشرط مطلقاً نحو : زيد إن قام والله أكرمه . وزيد والله إن قام أكرمه ، فالمذكور جواب الشرط سواء تقدم أو تأخر ، والمحذوف جواب القسم [1] .

خامساً:حذف الجملة بعد أحرف الجواب:

يجوز قياساً مطرداً عند الإجابة بحرف من أحرف الجواب **"نعم ، لا ، بلى ، أجل"** أن تحذف الجملة اكتفاءً بورودها في جملة السؤال ، ويجوز أن تذكر، ففي الإجابة على نحو : أقام زيد؟ يجوز أن يقال : نعم أو لا مع حذف الجملة . وفي الإجابة على نحو : ألم يقم زيد ؟ يقال : نعم في تصديق النفي ، وبلى في إبطاله ، مع جواز حذف الجملة .

سادساً: حذف الجمل في سياق العطف:

قد تحذف جملة أو أكثر في سياق العطف وذلك لوجود القرينة الدالة على المحذوف ، وقد لاحظ بعض الدارسين[2] أن الجملة الدالة على وقوع الأمر الإلهي الجبري تحذف، وأن لهذا الحذف مقصدا بلاغيا في الدلالة على استجابة المخلوقات لا محالة ومطاوعتها لهذا الأمر ؛ ومنه قول الله تعالى : **(فَقَالَ لَهُمُ اللهُ مُوتُواْ ثُمَّ أَحْيَاهُمْ)** [3] ، فجملة " **أحياهم** " معطوفة على جملة محذوفة تقديرها " **فماتوا** " حذفت للعلم الواضح بوقوعها استجابة للأمر الإلهي الجبري , وفي القصص القرآني يرد حذف أكثر من جملة اختصاراً وإيجازاً ويكتفى به بدلالة القرائن العقلية والحالية اللفظية على المحذوف ؛ ومن ذلك قوله تعالى : **(اذْهَب بِّكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ قَالَتْ يَا أَيُّهَا المَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ)** [4] فبين قول سليمان وقول بلقيس جمل محذوفة تقديرها : فأخذ الكتاب فألقاه إليهم فرأته وقرأته وقالت . ونظائر هذا كثيرة في القرآن ذكر ابن هشام عدداً منها [1] .

الخاتمة:

وبعد فإننا نقول - في خاتمة هذه الدراسة عن الحذف - : أن الحذف ظاهرة لغوية نحوية بلاغية صرفية و صوتية اهتمت بها كتب اللغة ، وذلك لرفعة هذا الأسلوب من أساليب العربية ؛ إذ لا يستطيعه إلا من ملك زمام اللغة و أجادها ، وشواهد الحذف ظاهرة في واقع حياة الناس ، فإليه يلجأون طلباً للتخفيف وكراهية في الإطالة التي تجلب الملل للنفوس .

وقد وقفنا خلال هذه الدراسة على تعريف الحذف ، وبينا ما يرتبط به من مصطلحات أخرى كالإضمار وغيره ، وبيّنا أن هنالك عدة أقسام للحذف منها الاقتطاع والاكتفاء والاختزال وغيرها . وخلصنا في هذا إلى أن العرب قد استعملت هذين المصطلحين بمعنى واحد كما يبين ذلك عن غالب العلماء ، وقد نبه بعضهم إلى وجود فرق بينهما في أصل اللغة ، ولكنهم

---

[1] شرح ابن عقيل 299/2.

[2] انظر: ظاهرة الحذف ص 26.

[3] سورة البقرة الآية 243.

[4] سورة النمل الآيات 28-29.

[1] مغني اللبيب ص 852.

مع ذلك يطلقون الحذف أحياناً يريدون الإضمار ، وبالعكس ، وبيّنا كذلك أن العرب لا تلجأ لهذا الحذف إلا لغرض تريده . وقد رصد العلماء جملة الأغراض التي جعلت العربي يلجأ للحذف ؛ ولكنهم قيّدوا الحذف نفسه بشروط لابد من وجودها في الكلام حتى يتعاطى الحذف . وتحدثوا عن المُقَدّر المحذوف ووضعوا له شروطاً حتى لا يختلف تقديره من عالم لآخر ، وحاولوا تضييق الخلاف فيه ، فجاءت معظم التقديرات إمّا متشابهة أو شديدة الصلة ببعضها ، وإن كان بعض المحدثين قد أنكر هذه التقديرات ؛ حتى جاءت النظريات اللغوية الحديثة بالوقوف إلى جانبها وإثبات صحتها .

و يجد الدارس للحذف في كتب القدماء أنهم يصفون ضرباً من الحذف بأنه قياسي وآخر سماعي ، وقد دلنا ذلك على أن استقراءهم للغة كان دقيقاً جداً ، لأن هذه القواعد تجدها مطردة في كلام العرب إذا حاولت تتبع ذلك ، فهي من صميم لغتهم وليست هي من باب التحكم .

ونشير في خاتمة هذه الدراسة إلى أن الحذف معروف في اللغات الأخرى ، ولعل أسبابه متشابهة مع التي في العربية ، ولكن مع ذلك نجد أن الحذف في العربية يمتاز بخصائص متفردة منها على سبيل المثال : أنها تضمر فعل الكينونة في الربط بين جزأي الجملة الاسمية ، ولا تذكر لفظاً للتعبير عن الكون المطلق أي : مجرد الوجود ، فهو واجب الحذف إذا كان خبراً للمبتدأ بعد **"لولا"** أو خبراً لـ **"لا"** النافية للجنس ، وليس الأمر كذلك بالنسبة لكثير من اللغات التي تظهر أفعال الكينونة .

أهم المصادر والمراجع :

1. أبحاث في علم اللغة العربية : داود عبده ، ط/ مكتبة لبنان بيروت سنة 1973م.
2. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين : أبو البركات الأنباري ، تحقيق محمد محي الدين عبد المجيد ، ط/ دار الجيل بيروت سنة 1982م.
3. الحذف في الحديث النبوي الشريف من كتاب رياض الصالحين للإمام النووي : أحمد محمد فليح ، "رسالة ماجستير" ط/ جامعة اليرموك الأردن سنة 1987م.
4. الخصائص: أبو الفتح ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، ط/ دار الكتب القاهرة سنة 1956م .
5. دلائل الإعجاز : الإمام عبد القاهر الجر جاني – صحح أصله الشيخ محمد عبده والشيخ الشنقيطي ، الناشر : محمد رشيد رضا ط/ المكتبة التجارية مكة ."د.ت".
6. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط/14 المكتبة التجارية القاهرة ، سنة 1964م.
7. الصاحبي : أبو الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ، ط/ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه – القاهرة سنة 1977م.
8. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : طاهر سليمان حمودة ، ط/ الدار الجامعية الإسكندرية سنة 1982م.
9. الكامل : أبو العباس المبرد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم و السيد شحاتة ، ط/ دار نهضة مصر للطبع والنشر "د.ت".
10. الكتاب : سيبويه ، تحقيق عبدا لسلام محمد هارون ، ط/ عالم الكتب بيروت د.ت.
11. الكليات معجم في المصطلحات والفروق : أبو البقاء الكفوي ، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري ، ط/ دمشق سنة 1974.
12. لسان العرب : ابن منظور الإفريقي ط/ دار صادر ، بيروت، "د.ت".
13. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق الأساتذة مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ومراجعة الشيخ سعيد الأفغاني ، ط/ 5 دار الفكر بيروت سنة 1979م.
14. المقتضب أبو العباس المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، ط/ عالم الكتب ، بيروت "د. ت ".